

التغيير من أجل المساواة!

النقابيات العربيات يتعبأن من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق

والمساواة في النوع الاجتماعي (الجندر)

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2011، احتفلت نساء نقابيات من بلدان عربية بإنشاء "شبكة النساء النقابيات في البلدان العربية" بعنوان "التغيير من أجل المساواة".

احتفالاً ب:

- اللحظة التاريخية التي تشهدها الدول العربية مع الثورات الشعبية التي أطاحت بالأنظمة الطاغية والفسادة، ومع هبوب رياح الحرية والأمل في جميع أنحاء المنطقة.
- انتصارات الشعبين التونسي والمصري، والدور الرئيسي الذي لعبته نقابات العمال المستقلة في هذه النضالات.
- المشاركة الفعالة للمرأة، وخاصة المرأة الشابة، في الثورات والاحتجاجات التي تهرز أرجاء المنطقة.
- شجاعة ونضال كل النساء في المنطقة اللواتي ناضلن من أجل تحقيق الديمقراطية، والمساواة في النوع والعدالة الاجتماعية في دولهن.

وإدراكاً منها بأن:

- الثورات وحركات المقاومة في المنطقة العربية اندلعت بسبب يأس الشعوب، وغياب الديمقراطية وفرص العمل اللائق، و تقييد حرية التعبير، و أيضاً عدم المساواة بين الجنسين.
- إقامة الديمقراطية تتطلب منظمات نقابية حرة ومستقلة وحرية المفاوضة الجماعية.
- لا يمكن تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية دون المساواة في النوع الاجتماعي في عالم العمل وفي المجتمع.
- تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي يتطلب تغييراً في عقلية كل من الرجل والمرأة، و يمكن تحقيق-هذا من خلال التعبئة و النضال-
- المرأة الفلسطينية تواجه قيوداً خاصة بسبب الاستعمار واحتلال أراضيها مما يحد من تحقيق حقها في العمل اللائق.

واستكاراً و تنديدا ب:

- فقدان آلاف الأرواح من الرجال والنساء الذين يناضلون من أجل حقوقهم، سواء في تونس، مصر، ليبيا، العراق والعديد من الدول الأخرى في المنطقة.
- استمرار العنف في سياقات ما بعد الثورة.
- التهميش والتمييز اللذان تعاني منهما النساء في سوق العمل بما في ذلك التحرش الجنسي، وعدم المساواة في الأجور، وتشغيلهن بنسبة مرتفعة في وظائف هشة و غير مستقرة.
- المواقف المتخذة التي تحصر عمل المرأة في المجال المنزلي، حتى من طرف بعض مسؤولي الحكومات.
- ارتفاع نسبة الهشاشة في القطاعات التي تتركز فيها النساء.
- الاستغلال الذي تعاني منه العاملات في قطاعات النسيج، الفلاحة، الكيمياء، والخدمة المنزلية في جميع أنحاء المنطقة.
- العقبات المتعددة التي تواجهها المرأة، خاصة المرأة الشابة، لولوج سوق العمل.
- ارتفاع معدلات تشغيل الأطفال في المنطقة.
- عدم ملائمة نظم التعليم والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل مما يترك ملايين من أصحاب الشهادات عاطلين أو يعملون في وظائف لا تليق بهم أو يظطرون إلى الهجرة بحثاً عن لقمة العيش.
- ارتفاع حدة التمييز الذي يواجهه النساء المهاجرات خاصة اللواتي تعمل في قطاع الخدمة المنزلية.
- التوزيع غير المتكافئ للمسؤوليات الأسرية بين المرأة والرجل، أحد الأسباب الجذرية للتمييز في النوع الاجتماعي.
- عدم وجود سياسات عامة ملائمة تساعد على خلق فرص الشغل وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في عالم العمل.
- تباين مستوى التنمية داخل دول المنطقة فيما بينها، والافتقار إلى سياسات التنمية الإقليمية الكافية لتعزيز التماسك والتعاون الاجتماعي.
- كون المرأة في المنطقة تواجه أدنى معدل مشاركة في سوق العمل (حوالي 25%)، وأعلى معدل تهميش وتمييز في العالم.
- أن معدل البطالة بين الشباب هو الأعلى في العالم.
- أن نسبة انتساب النساء في نقابات العمال تبقى في مستويات متدنية مع تواجدهن بنسبة أقل في قيادات النقابات.

وتأكيداً على:

- أن النضال من أجل العدالة في النوع الاجتماعي لا يفصل عن النضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- أن الثورات الحالية سلطت الضوء على الحاجة إلى الإصلاحات في جميع دول المنطقة، والتي يجب أن تُنفذ بطريقة ديمقراطية وبالتشاور الوثيق مع نقابات العمال.
- أن المساواة في النوع الاجتماعي وتعزيز حقوق المرأة يجب أن يكونا في صميم هذه الإصلاحات.
- أن المرأة يجب أن تلعب دوراً فاعلاً في الانتقال إلى نظم أكثر ديمقراطية وأن تشارك على قدم المساواة مع الرجل في عملية صنع القرار نحو الديمقراطية.
- أنه ينبغي تحديث الهياكل والمنظمات النقابية في المنطقة لتواصل استجابتها لتطلعات واحتياجات العمال بما فيهم الشباب والنساء العاملات.
- أن نقابات العمال في المنطقة يجب أن تضاعف من التزامها لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والنهوض بحقوق المرأة.

- أن نظام الحصص (الكوتا) ما يزال ضرورة لضمان وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار،
- أنه يجب على الممولين الحرص على أن تعزز أنشطتهم في المنطقة هدف المساواة في النوع الاجتماعي في جميع جوانب العمل النقابي.

وبكل عزيمة وإصرار ل:

- دعم عملية التحول نحو مجتمعات أكثر ديمقراطية.
- مناصرة المساواة في النوع الاجتماعي في عالم العمل وفي المجتمع.
- الحصول على دعم الرجل لمكافحة التمييز في النوع الاجتماعي ولدمج قضايا المساواة في جميع أنشطة المنظمات النقابية و في هياكلها، وأيضاً في المفاوضة الجماعية.
- العمل مع منظمات المجتمع المدني التي تشاركنا قيماً بغية الاستفادة من خبرات وتجارب الجميع.

ستعمل شبكة النساء النقابيات العربيات "التغيير من أجل المساواة" تحت مظلة الاتحاد الدولي للنقابات وبدعم من منظمة العمل الدولية.

أمر عملية

- تهدف الشبكة إلى تجميع الخبرات والدعم من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق والمساواة في النوع الاجتماعي.
- تعمل الشبكة على أساس غير رسمي، بحيث تجمع نقابات العمال، منظمات المجتمع المدني، أكاديميين، خبراء، والنساء والرجال الذين يؤمنون بقيم الديمقراطية والمساواة في النوع الاجتماعي.
- تتيح الشبكة عملية التنسيق على الصعيد الإقليمي للحملات التي يتم إطلاقها على الصعيد الوطني.
- ستعتمد الشبكة على استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية الإلكترونية لتسهيل التواصل بين أعضائها. وسيتم إنشاء موقع إلكتروني لجمع المعلومات.
- وستعلن الشبكة عن أنشطتها من خلال المطبوعات والمنشورات المنتظمة.
- وفي البداية، سيقوم الاتحاد الدولي للنقابات بتنسيق أعمال الشبكة.